مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية
قسم البحوث
تقرير

الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الاولى
الفصل التشريعي الثاني

دور الصناعة في القطاع الخاص في الانتاج

تستخدم الاوراق البحثية المتنوعة من قبل هيأة رئاسة المجلس أو اللجان النيابية أو السيدات و السادة النواب لدعمهم في اداء مهامهم النيابية حصرا

الباحث

اصيل سلمان

تشرين ثاني ٢٠٢٢

تتمثل مشكلة هذه الورقة البحثية في ضعف القطاع الصناعي الخاص في العراق ، و اثر تلك المشكلة على دور هذا القطاع في الاقتصاد عموما وعلى دعم الانتاج المحلي بصورة خاصة.

وتبرز اهمية القطاع الخاص من قدرته على تكثيف الدورة الاقتصادية، وزيادة الانتاج، وتوفير فرص العمل، و إنماء الناتج المحلي، وزيادة الدخل، وما يتبع كل ذلك من دعم هائل لعجلة الاقتصاد، وعملية التنمية الواسعة النطاق.

اننا في هذه الورقة نحاول تسليط الضوء على و اقع القطاع الصناعي الخاص في العراق، ومساهمته في بعض جو انب العملية الاقتصادية، كالإنتاج المحلي، وعدد العاملين، وذلك استنادا للأهمية النسبية التي تمثلها المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة في القطاع الخاص.

وفي هذا الاطار اشار دستور جمهورية العراق في المادة(٢٥) إلى:" تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراق، وفق اسس اقتصادية حديثة، وبما يضمن استثمار كل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته"[١]، كما نصت في المادة (٢٦) على:" تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، ويُنظم ذلك بقانون"[٢].

واستناد لما اقره الدستور العراقي، وما يترتب عليه من ضرورة ابداء الاهتمام اللازم والكفيل بتطور ونمو هذا القطاع، والذي يمثل ركنا اساسيا في اي اقتصاد ناجح ومستدام، تبرز اهمية مجلس النواب ومن خلال دوره التشريعي والرقابي، في تطوير التشريعات لدعم القطاع الصناعي الخاص، ومتابعة وتقييم السياسات والاستر اتيجيات والاجراءات الحكومية في هذا المجال.

واعدت هذه الورقة بناء على طلب السيد جواد الغزالي عضو مجلس النواب.

[١] دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

[٢] دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

اولا- اهمية القطاع الخاص

تبرز اهمية القطاع الصناعي الخاص من خلال جملة من الادوار المباشرة والآثار الناتجة، التي يمكن ان تنعكس على عجلة الاقتصاد في حال دعم هذا القطاع بفاعلية وكفاءة، ونلخص اهميته بالتالي:-

١. تطوير اقتصاد السوق، والذي يعتمد على القطاع الخاص في انتاج معظم السلع والخدمات، وما يتطلبه ذلك من عمليات الترشيد، وإعادة الهيكلة، والمرونة، والربحية[٣].
٢. الحد من ظاهرة البطالة، والتي يعاني منها العراق بصورة كبيرة، فضلا عن حمل العبء الهائل عن كاهل الدولة والقطاع العام، والذي يشغل اعداد كبيرة جدا من القوى العاملة، نسبة للقوى القادرة على العمل في العراق، حيث يبلغ عدد العاملين في القطاعين الحكومي والعام حوالي(٣,٢٦٤,٠٠٠) [٤]من مجموع القادرين على العمل والتي يبلغ عددهم حوالي(٢٢,٠٠٠,٠٠٠)[٥]، وضمن الفئة العمرية(١٨-٦٠) سنة، اي ان القطاعين الحكومي والعام يستوعبان مانسبته (١٥%) من مجمل القوى المتاحة القادرة على العمل، اضافة إلى المتقاعدين الذين يستلمون تقاعدهم من الدولة، والبالغ عددهم (٢,٦٠٠,٠٠٠)[٦] موظف متقاعد، و ايضا يَضاف لذلك المشمولين بر اتب الاعانة الاجتماعية، والبالغ عدد حوالي (٣٠٠,٠٠٠)[٧]مواطن.

وعند حساب مجمل هذه الاعداد يتضح لنا ان القطاعين الحكومي والعام يستوعبان بما مجمله (٦,١٦٤,٠٠٠) من المستفيدين من تعويضات الوظيفة والتقاعد والاعانة الاجتماعية، وبتعويضات مالية تبلغ نسبتها (٤٢%) من الموازنة العامة.

٣. سد حاجة السوق من السلع والخدمات، وما تتميز به هذه المنتجات من سعر ملائم، وجودة مقبولة، ومن المفترض ان تساهم الجهات المعنية، خاصة مجلس النواب في دعم هذه المنتجات، لمنافسة المنتج المستورد، ومن خلال تشريعات واجراءات في مجالات الاستثمار، والضر ائب، والحو افز، والسيطرة النوعية.
٤. ترسيخ قيم المنافسة، والجودة، والاعتماد على الكفاءات العلمية والادارية والمالية.
٥. نمو القطاع الخاص يساهم في زيادة الناتج المحلي، من خلال زيادة ايرادات الضر ائب، ونمو الصادرات، وزيادة الدخل، و انخفاض تخصيصات الموظفين والمتقاعدين والمستفيدين من الاعانة الاجتماعية في الموازنة العامة، بما يسمح باستثمارها في تطوير قطاعات اخرى.

---

[٣] العزاوي، كريم عبيس، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل،٢٠٠٩.
[٤] الموازنة العامة لسنة ٢٠٢١، وزارة المالية.
[٥] تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٢٠، الجهاز المركزي للاحصاء، وزارة التخطيط.
[٦] كتاب هيأة التقاعد الوطنية ذي العدد (١٤١٥) في ٢٠٢٢/٧/٢١، مركز الحاسبة ونظم المعلومات.
[٧] اسماء المستفيدين من منحة الاعانة الاجتماعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد، ٢٠٢٢.

ثانيا- المنشآت الصناعية الخاصة في العراق

١. المنشآت الصناعية الصغيرة في القطاع الخاص

جدول(١): عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في القطاع الخاص ومساهمتها في الانتاج والتشغيل

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2020	نسبة التغير (2020-2018)
عدد المنشآت	22480	25966	27856	25747	26247	1.9
اجمالي عدد المشتغلين (اجر وبدون اجر)	67157	81920	93644	83375	86663	3.9
عدد المشتغلين باجر	42616	53022	58954	54617	58317	6.8
مجموع الاجور والمزايا (مليون دينار)	261492	333111	304412	298801	285908	- 4.3
مجموع قيمة الانتاج (مليون دينار)	1823968	2079915	2016330	1939289	1751559	- 9.7
قيمة مستلزمات الانتاج (مليون دينار)	978754	1026519	1008495	1027279	915831	-10.8
القيمة المضافة (مليون دينار)	845214	1053396	1007835	912010	835728	-8.4

المصدر: التقرير الاحصائي للمنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لسنة ٢٠٢٠

من الجدول اعلاه نلاحظ ان عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في القطاع الخاص في اخر احصاء عام ٢٠٢٠ بلغ (٢٦٢٤٧) منشأة، بنمو عن العام ٢٠١٨ بنسبة (٣.٩%)، ويساهم هذا القطاع في الانتاج بقيمة اجمالية تُقدر بحوالي (ترليون وسبعمائة مليار دينار)، بانخفاض عن العام ٢٠١٨ بنسبة (٩.٧%)، وتُقدر اعداد العاملين في هذه المنشآت بـ(٥٨.٣١٧) عامل باجر، وبنمو عن العام ٢٠١٨ بنسبة (٦.٨%)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص

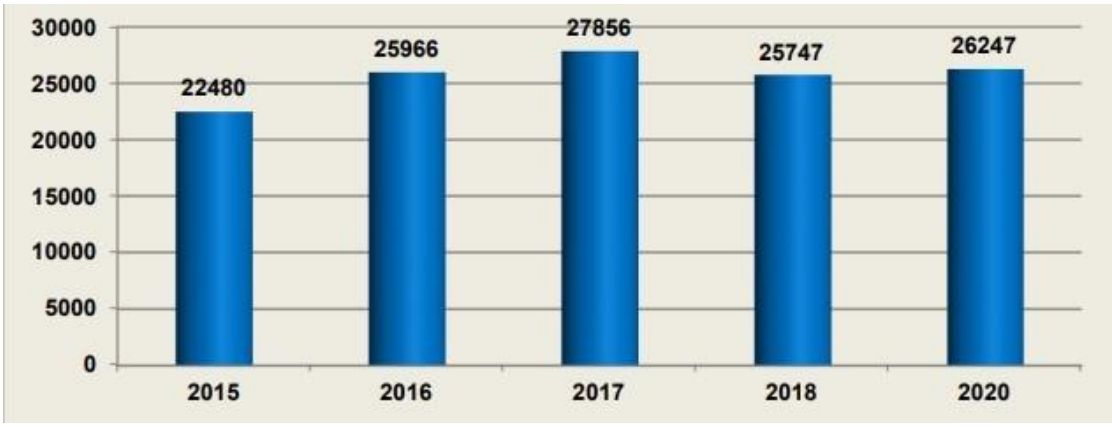

المصدر: التقرير الاحصائي للمنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لسنة ٢٠٢٠

٢. المنشآت الصناعية الكبيرة

جدول(٢): عدد المنشآت الصناعية الكبيرة حسب القطاع، ومساهمتها في الانتاج والتشغيل

المؤشـــــرات	حكومي	خاص	عام	مختلط	المجموع
عدد المنشآت	18	634	60	7	719
عدد المشتغلون	671	26071	97084	2964	126790
قيمة الاجور والمزايا (بالمليار)	4	136	1258	10	1408
قيمة الانتاج (بالمليار)	22	2106	4148	441	6717
قيمة المستلزمات (بالمليار)	11	1454	1744	267	3476
قيمة المبيعات (بالمليار)	22	1961	3672	415	6070
القيمة المضافة (بالمليار)	11	652	2404	179	3241

المصدر: التقرير الاحصائي للمنشآت الصناعية الكبيرة لسنة ٢٠٢٠

من الجدول اعلاه نلاحظ ان عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في القطاع الخاص تبلغ (٦٣٤) منشآة، تقوم باستيعاب ايدي عاملة تُقدر بـ(٢٦٠٧١) عامل، وتساهم في الانتاج بما قيمته (ترليونين ومائة وستة مليار دينار)، فضلا عن (٧) منشآت صناعية يشارك فيها القطاع الخاص مع العام.

جدول(٤): الاهمية النسبية لأنشطة القطاع الخاص

النشاط	قيمة الانتاج (بالمليار)	نسبة %
صناعة السكر	974	46.3
صناعة الطابوق	333	15.8
صناعة المشروبات الغير كحولية والمياه المعدنية	318	15.1
الانشطة الاخرى	479	22.8
المجموع	2104	100

المصدر: التقرير الاحصائي للمنشآت الصناعية الكبيرة لسنة ٢٠٢٠

من الجدول اعلاه يتبين ان صناعة السكر تساهم بالحصة الاكبر من القطاع الصناعي الخاص بنسبة (٤٦.٣%)، بقيمة انتاج اجمالية تُقدر بـ(٩٧٤ مليار دينار) من حجم هذا القطاع، تليها صناعة الطابوق بنسبة (١٥.٨%)، وصناعة المشروبات والمياه المعدنية بنسبة (١٥.١%).

ونلاحظ من الجدول توجه القطاع الخاص نحو الصناعات الاستهلاكية وغياب استثمارات صناعية كبرى في المجالات الكهربائية والالكترونية والميكانيكية والصناعات الثقيلة والتحويلية .

التوصيات

١. دعم القطاع الصناعي، خاصة الصناعات الثقيلة والالكترونية والتحويلية ، من خلال تشريعات واجراءات رقابية فاعلة يقوم بها مجلس النواب في قطاعات عدة كالحو افز المقدمة للمستثمرين الافراد من خلال الاعفاءات الضريبية على مستلزمات الانتاج، واراضي المشاريع.

٢. ترصين بيئة الاستثمار الصناعي من خلال تسهيل الاجراءات الادارية والمالية وتطوير الادوات الرقابية.

٣. ترسيخ قيم المنافسة وتكافؤ الفرص والجودة، والاعتماد على الكفاءات العلمية والتخطيطية والادارية والمالية والرقابية.

٤. تنظيم شركات القطاع العام والمختلط من خلال تطوير واعادة هيكلة، وخصخصة نوعية كفوءة، بما يحقق انتاج ذو ربحية وجودة، ومن المهم في هذا الاطار ان تقوم اللجان النيابية المختصة كلجنتي الاقتصاد والصناعة والتجارة، و الاستثمار والتنمية ، واعضاء المجلس بصورة عامة بتقديم مقترحات تشريعية لتنظيم هذا القطاع، فضلا عن رقابة دورية وفاعلة على هذه الشركات.